

خاطرة في داء الاقتصاد ودوائه



د. حمزة حمزة

جامعة دمشق - كلية الشريعة

قد تتلون المعاني والعلوم كتلون الدنيا في مظهرها وفي عطائها، وقد تتوقف محطاتها كسكون الليل الذي يؤذن بطولوع الفجر وتعاقب النهار، وكتجمع الأحداث في العُقد ثم تنحل، ولكن السرف في كل ذلك إما تنقية ما هو غير لازم أو تجميع لحركة مبتدأة إلى الأمام في طاقتها وزهوة تجلياتها.

مائة من الأعوام مضت، لا بل مائة من الأعداد، والمعنى صحيح، وليس هذا التردد إلا تنبيهاً خفياً لنوع العمل وعظيم قيمته. إن مائة من أعداد المجلة إنما تلخص عمل مائة من السنين مضت على الاقتصاد الإسلامي. نعم، قد بدأ التفكير في اقتصاد الإسلام منذ قرابة قرن من الزمان، وكان آخر مظهر له أن يكتسي لغة الأرقام والرياضيات.

كان السائد في عمل المرحلة السابقة منذ بداياته التفكير المجرد، والنظرة الإجمالية، وتبيان الجمال أكثر منه بيان القوة والفاعلية، ويبدو أن هذا كان الرد الطبيعي لمتطلبات تلك المرحلة. ثم في المرحلة التالية بدأ البحث عن الحلول أمام الكوارث التي سببتها الأفكار الاقتصادية من جانبها النظري، ومن جانبها العملي التطبيقي. فكان أحد الحلول هو التوجه نحو الاقتصاد الإسلامي.

وهنا وقف الطرفان؛ المدافع عن الاقتصاد الإسلامي، والمطلع على أهميته في حل مشكلة الكساد العالمي على مفترق الطريق.

ولعل المفتاح السحري الذي أتلسمه وأنا قارئ محب ليس لي من حيلة في ولوج مداخل الاقتصاد فضلاً عن القول بالاقتصاد الإسلامي الذي يقضي بوجود نظرة خاصة للإسلام للتعامل مع الظواهر سواء كانت قضايا عامة فيها، أم كانت مسائل تتمفصل مع أشد التفاصيل. ولكنني أزعم أن الحل في التخلي عن بناء المعاملات على نظام الاعتماد (Credits) والتخفيف منه إلى الحد الأقصى، وأقول ما أقول بناء

على قول الله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ* فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِمَّ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (البقرة: ٢٧٨-٢٧٩). والربا مبني على المداينات، وإن المداينات مبناها على القرض الحسن، والقرض الحسن لا يكون إلا للحاجة، وللمضطر، والتفريغ عن المعسر، ورفع الفاقة عن ذي الفاقة. وإن الشكل الأوسع للقرض هو نظام الاعتماد، فهو من روحه، وإذا كان القرض للحاجة ونظرة المدين المعسر إلى الميسرة، فإن نظام الاعتماد مضمونه التوسع فيه وتشجيع الناس على الديون والتوسع فيها، والحال أن نظام التجارة الأصيل لا يقوم على المداينات إلا في أضيق الأحوال، فكيف يتوسع في المداينات ويجعل منها أساساً لنظام اقتصادي؟

إن هذا مظنة للتسبب في اضطراب في الحركة النقدية، محور التعاملات التجارية، وعمدة من العمدة في القوة الاقتصادية.